

Distr.: Limited
15 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٤٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، البرازيل، البرتغال، تايلند، جمهورية تنزانيا
المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، فرنسا،
الفلبين، فنلندا، قبرص، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ملاوي، النرويج، النمسا، هنغاريا،
هولندا، اليونان: مشروع قرار منقح

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة
في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف والغايات
الإئتمانية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي اضطلعت به هذه المؤتمرات ومؤتمرات
القمة في تشكيل رؤية عريضة للتنمية وفي تحديد الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة، وهو
الأمر الذي أسهم في تحسين حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تؤكد مجدداً الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)
بتأمين العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، كهدف

(١) انظر القرار ١/٦٠.



محوري للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٧/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن عولة منصفة: هيئة الفرص للجميع - تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد مجددا ما أعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) من تصميم على كفالة أن تصبح العولة قوة إيجابية لشعوب العالم قاطبة، والالتزام بكفالة زيادة اتساق السياسات وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، وذلك بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن تأمين العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هو واحد من العناصر الرئيسية لاستراتيجيات الحد من الفقر التي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يتطلب تركيزا متعدد الأبعاد يضم الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي أرباب الأعمال والعمال، والمنظمات الدولية، وبخاصة وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية،

وإذ تؤكد مجددا أن التنمية هي هدف محوري في حد ذاتها، وأن التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار الأشمل لأنشطة الأمم المتحدة،

١ - تحيط علما مع الاهتمام باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولة عادلة^(٣) والقرار المرفق به، في الدورة السابعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي، وتدعو إلى تنفيذهما؛

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

- ٢ - تسلم بأنه في السياق الحالي للعولمة، قد أصبح تحقيق نتائج أفضل وأكثر عدلاً للجميع ضرورياً أكثر من أي وقت مضى من أجل تلبية التطلعات العالمية للعدالة الاجتماعية، والوصول إلى العمالة الكاملة، وكفالة استدامة المجتمعات المفتوحة والاقتصاد العالمي، وتحقيق التماسك الاجتماعي، ومكافحة الفقر والتفاوتات المتزايدة؛
- ٣ - تسلم أيضاً بأن الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية الحالية قد يؤثر بصورة غير متناسبة في أفقر فئات المجتمع وأكثرها ضعفاً من خلال زيادة الفقر والعمالة الناقصة واتساع انعدام المساواة واشتداد الأوضاع الاجتماعية؛
- ٤ - تكرر تأكيد تأييدها للعولمة العادلة، وتعقد العزم على أن تجعل من هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، فضلاً عن التدابير الأخرى التي قد تتخذ للتصدي للأزمة الاقتصادية الراهنة، حسب الاقتضاء، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٥ - تؤيد الدعوة التي وجهها الإعلان لتعزيز اعتماد نهج متكامل إزاء برنامج توفير العمل اللائق والإسهام في تنفيذه، استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المترابطة وغير المنفصلة والتي يدعم بعضها بعضاً، والتي تتمثل في خلق فرص العمل، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية؛
- ٦ - تكرر التأكيد على أن مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق، كما اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٤)، توفر نهجاً عملياً لتعزيز الاتساق في رسم السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بهذه القضايا داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ٧ - تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية أن تواصل تعميم هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها من خلال التشجيع على اعتماد نهج متكامل، بما في ذلك تطبيق مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق؛
- ٨ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في تطبيق المبادئ المبينة في مجموعة الأدوات على الصعيد الوطني، سعياً إلى التشجيع على اتساق السياسات حول تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

(٤) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨، الفقرة ٣٥.

٩ - تسلم بما يكتسيه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة من أهمية خاصة في ضوء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وتشجع على الحوار والتعاون الفعالين بين مختلف صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وكذلك على الصعيد الوطني، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة عند النظر في التقارير ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.